

التقاطع الاجتماعي الرقمي

جدلية التسقيط المتبادل وأثره في بنية المجتمع العراقي - قراءة نقدية

بقلم

الباحث باسم محمد ناصر



مقدمة

تتناول الدراسة التحولات العميقة التي شهدتها المجتمعات المعاصرة في أنماط الاتصال وتداول المعلومات نتيجة التطور الرقمي وانتشار الإنترنت، مع التركيز على الحالة العراقية بوصفها نموذجاً بارزاً لتأثير الفضاء الرقمي على البنية الاجتماعية والسياسية. تستعرض الدراسة ظواهر مثل التسقيط الرقمي، الخطاب العدائي، الأخبار الزائفة، التلاعب بالعواطف، غرف الصدى، والحملات المنظمة، موضحة كيف أسهمت هذه الظواهر في تعميق أزمة الثقة، تعزيز الانقسامات، وإضعاف الحوار المجتمعي. كما تبرز الدراسة دور الخوارزميات في إعادة إنتاج الاستقطاب عبر تقديم محتوى مخصص يعزز الانحياز التأكيدي ويُفضّل المحتوى العاطفي المثير للجدل. وتخلص إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب مقاربة متعددة المستويات تشمل تعزيز الثقافة الرقمية، تطوير آليات الضبط الاجتماعي، وتفعيل سياسات قانونية عادلة، إضافة إلى حملات توعية مجتمعية. الكلمات المفتاحية: التقاطع الاجتماعي، التسقيط الرقمي، الخطاب العدائي، الأخبار الزائفة، الثقافة الرقمية، أزمة الثقة.

شهدت المجتمعات المعاصرة تحولات جوهرية في أنماط الاتصال بفعل التطور الرقمي وانتشار الإنترنت، حيث أصبحت منصات التواصل الاجتماعي فضاءات مركزية لمتابعة الأخبار والمستجدات السياسية والاجتماعية، وأسهمت في توسيع المشاركة وتعزيز التفاعل المجتمعي، فضلاً عن إتاحة فرص غير مسبوقة للتعبير عن الرأي. وفي هذا السياق، يُعد التقاطع المجتمعي من أبرز القضايا التي تستأثر باهتمام الباحثين، إذ يشير إلى حالة من الانقسام الحاد بين فئات المجتمع نتيجة اختلافات سياسية أو فكرية، تترافق مع تراجع مستويات الحوار والتفاهم. وتؤكد الدراسات أن خوارزميات المنصات، القائمة على تخصيص المحتوى وفق اهتمامات المستخدمين، تُسهم في تعزيز هذا الانقسام عبر إعادة إنتاج الميول الفكرية والسياسية.

وقد مرّ المجتمع العراقي بمرحلة معقدة اتسمت بتصاعد مستويات التقاطع الاجتماعي وتراجع الثقة بين مكوناته المختلفة، مما أفرز ظاهرة التسقيط المتبادل التي تحولت من أداة للصراع السياسي إلى ممارسة اجتماعية واسعة انعكست على البنية المجتمعية وأضعفت فرص بناء توافق وطني. ومع توسّع الفضاء الرقمي، أصبح هذا المجال ساحة جديدة لتجليات أزمة الثقة، حيث تداخلت أدوات الإعلام الرقمي مع أنماط السلوك الاجتماعي لتعيد إنتاج الانقسام وتعميق التوترات. ويكشف التسقيط الرقمي، بما يحمله من خطاب اتهام وتشويه وإقصاء، عن هشاشة البنية المجتمعية العراقية وضعف آليات الضبط الاجتماعي، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تقديم قراءة نقدية لجدلية التسقيط المتبادل في الفضاء الرقمي، وتحليل أبعاده الاجتماعية والسياسية، واستشراف إمكانات تجاوزه عبر تعزيز الثقافة الرقمية المسؤولة وإعادة بناء الثقة المجتمعية.

إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسية في كيفية تأثير التقاطع الاجتماعي الرقمي وأزمة الثقة على تكريس ظاهرة التسقيط المتبادل داخل المجتمع العراقي، وما يترتب على ذلك من انعكاسات بنيوية تُضعف التماسك الاجتماعي وتُعيد

إنتاج الانقسام. فالسؤال المركزي الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عنه هو: ما أثر التسقيط الرقمي المتبادل في إعادة تشكيل البنية المجتمعية العراقية وتعميق أزمة الثقة بين مكوّناتها؟ المشهد الرقمي العراقي يشهد مستويات عالية من التوتر والاحتقان، حيث تحولت منصات التواصل الاجتماعي إلى ساحات للتسقيط المتبادل، الشتائم، والتخوين، مما يعكس أزمة ثقة وانقسام اجتماعي متزايد.

مظاهر التوتر والاحتقان في الفضاء الرقمي العراقي الخطاب العدائي

يعد الخطاب العدائي في الفضاء الرقمي العراقي أحد أبرز مظاهر التوتر الاجتماعي والسياسي، حيث يتحول من تعبير فردي إلى صناعة منظمة تهدد السلم الأهلي وتكشف عن تقاطعات الهوية والانتماء في المجتمع العراقي، ومفهوم الخطاب العدائي هو كل محتوى رقمي يتضمن تحريضاً على العنف، إقصاءً، أو تمييزاً ضد فئة اجتماعية أو دينية أو قومية، ويتجاوز مجرد النقد المشروع ليصبح أداة للتشهير والتنمر، ونشر الكراهية، مما يضعف الثقة المجتمعية ويقوض الحوار العام.

في السياق العراقي، يرتبط هذا الخطاب غالباً بالانقسامات الطائفية والفئوية، والتحزب السياسي والديني والعنصري ويستغل هشاشة الفضاء الرقمي لتأجيج الانقسام، ويظهر الخطاب العدائي كمرآة للتوترات القائمة في المجتمع العراقي، خصوصاً بعد عقود من الصراعات والحروب، وقد افادت الكثير من التقارير الحديثة بأن 48% من الخطابات العدائية مصدرها حملات منظمة عبر حسابات وهمية، ما يحول الظاهرة من عفوية إلى صناعة سياسية وإعلامية، إذ أصبح الفضاء الرقمي العراقي ساحة تتقاطع فيها السرديات المحلية مع حملات خارجية، مما يعقد المشهد ويزيد من حدة الاستقطاب.

انتشار الشتائم والاتهامات الشخصية بشكل واسع

أصبح انتشار الشتائم والاتهامات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ظاهرة مقلقة، إذ تحولت المنصات الرقمية إلى ساحات للتشهير والسب والقذف، بما يهدد سمعة الأفراد ويؤثر سلباً على الأمن المجتمعي، ويؤكد مراقبون أن هذه الظاهرة ترتبط بضعف الرقابة، وسرعة انتشار المحتوى، وتراجع الوعي الرقمي، فخلفية التشهير الرقمي تتمثل في منشورات أو مقاطع مصورة تُرفق باتهامات غير مثبتة، قد تضع الأبرياء في دائرة الشبهات أمام آلاف المتابعين؛ ومن الأمثلة تصوير شخص في موقف عادي ثم نشر الفيديو مع تعليق يتهمه بجريمة، أما الجرائم الإلكترونية فتشمل السب والقذف، والإساءة إلى السمعة، وانتحال الشخصية، واستغلال الفئات العمرية المراهقة، وهي أفعال قد تكون مخططة أو عفوية لكنها تؤدي إلى آثار خطيرة على الفرد والمجتمع.

وتنعكس هذه الظاهرة في أبعاد اجتماعية وأخلاقية متعددة؛ فالادعاءات الكاذبة تؤدي إلى فقدان الثقة بين الأفراد وتزيد من حدة الانقسامات الاجتماعية، بينما يضعف السب العلني القيم الأخلاقية ويشجع على ثقافة الإساءة بدلاً من الحوار، وفي البعد النفسي، فإن التعرض للتشهير أو السب يسبب أذى نفسياً كبيراً، خاصة لدى الشباب والنساء، وللحد من هذه المظاهر، تبرز الحاجة إلى تفعيل العقوبات القانونية مثل الحبس

والغرامة في جرائم السب والقذف، إضافة إلى التعويضات المدنية للمتضررين، فضلاً عن مبدأ المساءلة الجنائية فيما يخص نشر الأخبار الكاذبة أو المحتوى المضلل الذي قد يؤدي إلى أضرار جسيمة، كما يُعد انتهاك الخصوصية عبر تصوير الآخرين ونشر مقاطعهم دون إذن جريمة يعاقب عليها القانون. وتعود أسباب انتشار هذه الظاهرة إلى سهولة النشر، حيث يمكن لأي شخص نشر محتوى في ثوانٍ دون تحقق، وضعف الرقابة القانونية التي لا تواكب سرعة التطور التكنولوجي، إضافة إلى غياب الوعي الرقمي لدى كثير من المستخدمين الذين لا يدركون خطورة مشاركة محتوى غير موثق، أما الحلول المقترحة فتتمثل في حملات التوعية الرقمية، وتشديد العقوبات على مروجي الأخبار الكاذبة، وإدخال برامج التربية الإلكترونية في المدارس لتعزيز السلوك الرقمي المسؤول، إلى جانب تعزيز التعاون المجتمعي عبر إشراك الأسر والمؤسسات في مواجهة هذه الظاهرة.

التحول السريع من النقاش إلى التخوين أو التكفير

يشكّل التحول السريع من النقاش العقلاني إلى خطاب التخوين أو التكفير إحدى أبرز الظواهر التي تعكس أزمة الحوار في الفضاء الرقمي المعاصر. فبدلاً من أن تكون المنصات الرقمية فضاءات لتبادل الأفكار وتعددية الآراء، تحولت إلى ساحات للتسقيط المتبادل، حيث يُستبدل النقاش بالحكم القاطع والإقصاء. هذه الظاهرة تكشف عن هشاشة البنية الثقافية والسياسية للمجتمعات، وتؤدي إلى إضعاف فرص التفاهم وتعزيز الانقسامات.

التسقيط المتبادل

يُستخدم الفضاء الرقمي كأداة لتشويه الخصوم السياسيين والاجتماعيين، إذ أصبحت المنصات الرقمية جزءاً أساسياً من الحياة اليومية، لكنها في الوقت نفسه بيئة خصبة لتأجيج الصراعات، وهذا التأجيج غالباً ما يكون نتيجة خوارزميات الذكاء الاصطناعي المصممة لتعزيز التفاعل عبر المحتوى الأكثر إثارة للعواطف، أو نتيجة استغلال متعمد من بعض الجهات لنشر معلومات مضللة. وهكذا، يتحول النقاش إلى مواجهة حادة تُعيد إنتاج الانقسامات وتضعف الثقة المجتمعية.

الخوارزميات وتعزيز الاستقطاب

تلعب الخوارزميات الرقمية دوراً محورياً في تشكيل طبيعة المحتوى الذي يتعرض له المستخدمون، فهي مصممة لتقديم تجربة مخصصة، لكنها في الواقع تُسهم في تعزيز الاستقطاب عبر آليات متعددة، أبرزها تكوين فقاعات المعلومات التي تعزل الأفراد تدريجياً عن الآراء المختلفة وتضعف قدرتهم على الاطلاع على وجهات نظر متنوعة، وتعزيز الانحياز التأكيدي الذي يدفع الأفراد إلى البحث عن المعلومات التي تدعم قناعاتهم الراسخة، فضلاً عن الترويج للمحتوى العاطفي المثير للجدل المرتبط بالخوف والغضب، وهو ما يجعل النقاش يتحول سريعاً إلى تخوين أو تكفير، ولا يقتصر أثر هذه الظاهرة على المستوى الفردي، بل يمتد ليؤثر في البنية

الاجتماعية والسياسية ككل، حيث يؤدي إلى تراجع الثقة بين مكونات المجتمع، وإضعاف فرص بناء توافق وطني، وتعزيز الانقسامات الفكرية والدينية والسياسية، إضافة إلى إضعاف قدرة المجتمعات على إيجاد أرضية مشتركة للحوار، ويظهر التأثير الأعمق في المجال الديمقراطي والنقاش العام، إذ إن انحصار الأفراد داخل غرف معلومات مغلقة يجعل كل طرف يتحدث بلغة مختلفة ويفسر الحقائق وفق مصادره الخاصة، مما يُضعف النقاش العام ويجعل الديمقراطية أكثر هشاشة. وبدلاً من أن تكون المنصات الرقمية أدوات لتعزيز المشاركة والتعددية، تتحول إلى آليات لإعادة إنتاج الانقسام وتعميق الاستقطاب، وهو ما يستدعي مقارنة نقدية لفهم دور الخوارزميات في إعادة تشكيل المجال العام، وتطوير استراتيجيات تضمن التوازن بين حرية التعبير وحماية المجتمع من الانقسامات الحادة.

كيفية مواجهة هذا التأثير

- لمواجهة هذه الظاهرة، تبرز الحاجة إلى مقارنة متعددة المستويات تشمل:
- أ. تعزيز الثقافة الرقمية المسؤولة.
 - ب. تطوير آليات الضبط الاجتماعي والمؤسسي.
 - ت. تشجيع الحوار المفتوح وتعددية الآراء.
 - ث. بناء خطاب بديل قائم على الثقة والتفاهم.

التضليل والأخبار الزائفة

في العصر الرقمي، أصبحت الأخبار تنتشر بسرعة غير مسبوقة، لكن هذه السرعة لم تأتِ دائماً مع الدقة. فقد أصبحت الحسابات المزيفة والجيش الإلكتروني أدوات قوية لنشر الأخبار المضللة التي تهدف إلى تشويه الحقائق، وإثارة الانقسامات داخل المجتمعات، والتأثير على الرأي العام.

كيفية عمل التضليل الرقمي

التضليل الرقمي يتخذ أشكالاً متعددة، منها:

- أ. الأخبار الزائفة: نشر معلومات كاذبة أو محرفة حول أحداث أو شخصيات أو قضايا سياسية واجتماعية.
- ب. التلاعب بالسياق: استخدام صور أو مقاطع فيديو قديمة أو مقتطعة لتقديمها على أنها مرتبطة بأحداث حالية.
- ت. التزييف العميق: استخدام الذكاء الاصطناعي لإنشاء مقاطع فيديو أو صوتيات مزيفة توهم الناس بأنها حقيقية.
- ث. حملات الذباب الإلكتروني والجيش الرقمي: مجموعات من الحسابات المزيفة أو المؤتمتة التي تعمل على تضخيم رواية معينة أو قمع آراء معارضة.

الجهات التي تقف وراء الأخبار الكاذبة وتشويه الحقائق

هناك جهات متنوعة تقف وراء التضليل الرقمي ، وتشمل:

أ. جهات سياسية: تستخدم الأخبار المزيفة لتشويه سمعة المعارضين أو التأثير على الانتخابات.
ب. جهات اقتصادية وإعلامية: تنشر معلومات غير دقيقة بهدف زيادة المشاهدات أو تحقيق مكاسب مالية من الإعلانات.

ت. حكومات ومنظمات دولية: قد تستخدم هذه الأدوات لزعزعة استقرار دول أخرى أو التأثير على الرأي العام العالمي.

وتترك الأخبار الكاذبة وتشويه الحقائق آثاراً سيئة في بنية المجتمع، حيث تؤدي إلى إثارة الفتن والانقسامات، إذ يتم توجيه الأخبار الزائفة لاستهداف جماعات معينة، مما يزيد من حدة التوترات العرقية أو الطائفية أو السياسية، وكذلك تضليل الرأي العام، فيؤثر انتشار المعلومات المضللة على قرارات الأفراد، سواء في الانتخابات أو في القضايا الاقتصادية مثل التعاطي مع الأزمات المفتعلة وكذلك زعزعة الثقة في الإعلام والمؤسسات، إذ يؤدي تدفق الأخبار الكاذبة إلى فقدان الثقة بالمصادر الإخبارية الحقيقية، مما يخلق حالة من التشكيك في كل ما يُنشر.

مواجهة الأخبار الزائفة

تُعد مواجهة الأخبار الزائفة تحدياً معقداً يتطلب استجابة متعددة المستويات، تبدأ بضرورة التحقق من المصادر قبل مشاركة أي خبر، وذلك عبر البحث عن أصله والتأكد من مصداقيته باستخدام مواقع التحقق المتخصصة، مروراً بتعزيز الوعي الرقمي من خلال تثقيف الأفراد حول أساليب التضليل وكيفية التعرف على الأخبار الكاذبة، وصولاً إلى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعمل بعض المنصات على تطويرها لرصد المحتوى المضلل والتعامل معه بفعالية. كما يبرز دور المنصات الرقمية في تقييد الحسابات المزيفة عبر إجراءات صارمة تحد من نشاط الجيوش الإلكترونية والروبوتات الآلية التي تسهم في نشر التضليل، ومن المهم إدراك أن التضليل الرقمي ليس مجرد مشكلة تقنية، بل هو تحدٍ اجتماعي وثقافي يتطلب استجابة جماعية لحماية الحقيقة وتعزيز الوعي، إذ إن مواجهة هذه الظاهرة تستدعي تكاملاً بين الأطر القانونية والمؤسسات الإعلامية والمجتمع المدني لضمان بيئة رقمية أكثر أماناً وموثوقية.

التلاعب بالمشاعر عبر المحتوى العاطفي

تلعب العواطف دوراً محورياً في كيفية تفاعل الأفراد مع المحتوى الرقمي، وهو ما يجعل التلاعب بالمشاعر أحد أكثر الأساليب فعالية في تأجيج الانقسامات الاجتماعية والسياسية. فبدلاً من تقديم معلومات موضوعية ومتوازنة، تُستخدم الصور ومقاطع الفيديو والعناوين المثيرة بطريقة تُحرّف الحقيقة أو تُقتطع من سياقها، بهدف إثارة مشاعر قوية مثل الغضب والخوف والحزن. ويُمارس هذا التلاعب عبر عدة آليات؛ منها اقتطاع المحتوى من سياقه لإعطاء انطباع مضلل، واستخدام صور أو فيديوهات قديمة أو معدّلة لإيهام الجمهور بأنها

حديثه، إضافة إلى اعتماد عناوين صادمة تجذب الانتباه حتى لو كانت المعلومة غير دقيقة، فضلاً عن تضخيم القضايا الحساسة المرتبطة بالعرق والدين والسياسة والهويات الجماعية بما يعزز الاستقطاب، ويُستهدف البعد العاطفي تحديداً لأنه يحقق انتشاراً سريعاً، إذ يميل المستخدمون إلى مشاركة الأخبار العاطفية قبل التحقق من صحتها، كما يُستخدم للتأثير على الرأي العام ودفع الأفراد إلى اتخاذ مواقف معينة، فضلاً عن دوره في تعزيز الانقسام حين يتفاعل الأفراد بناءً على المشاعر لا الحقائق. وتتجلى هذه الظاهرة في صور مفبركة تُستخدم خلال الأزمات السياسية لإثارة الغضب الشعبي، وفي محتوى تحريضي يستهدف الجماعات الدينية لإشاعة الكراهية، وكذلك في أخبار الجرائم والمظاهرات التي تُصوّر على أنها تهديد لمجموعة معينة، مما يزيد التوتر الاجتماعي. ومن هنا، فإن التلاعب بالعواطف في الفضاء الرقمي لا يُعد مجرد ممارسة إعلامية منحرفة، بل هو أداة إستراتيجية لإعادة تشكيل النقاش العام والهويات الجماعية، الأمر الذي يستدعي مقارنة نقدية لفهم أبعاده وتداعياته على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

يمكن مواجهة التلاعب العاطفي من خلال التحقق من المحتوى قبل التفاعل معه والبحث عن مصادر متعددة للمعلومات قبل تصديق أي خبر أو مشاركة أي صورة أو فيديو، وكذلك توعية الجمهور بكيفية التلاعب بالمشاعر وفهم الأساليب المستخدمة يمكن أن يساعد الأفراد على التفكير النقدي قبل الانجراف وراء العواطف، حيث يؤدي تشجيع على الخطاب الهادئ والتميز إلى عدم الانجرار وراء الاستفزات الإلكترونية والسعي دائماً لفهم وجهات النظر المختلفة، ويتم ذلك من خلال مراقبة المحتوى من قبل المنصات الرقمية مما يحتم على الشركات التقنية تطوير أدوات تكشف المحتوى المضلل أو المُحرّف والحد من انتشاره، ويعد التلاعب بالمشاعر هو أحد أقوى الأسلحة في الحرب الرقمية، ومن الضروري أن يكون لدينا وعي كافٍ للتمييز بين المحتوى الحقيقي والمحتوى الذي يهدف فقط لإثارة ردود فعل متطرفة.

تعزيز الانقسامات عبر غرف الصدى

تلعب المنصات الرقمية دوراً رئيسياً في تشكيل الطريقة التي نستهلك بها المعلومات، ومن بين أبرز الظواهر التي تعمّق الانقسامات هي غرف الصدى، تحدث هذه الظاهرة عندما يجد المستخدم نفسه في بيئة رقمية لا يُعرض عليه فيها إلا المحتوى الذي يعزز آراءه الحالية، بينما يتم تجاهل أو إقصاء الآراء المخالفة.

كيفية إنشاء غرف الصدى

تُعد غرف الصدى إحدى أبرز الظواهر التي تكشف عن طبيعة التفاعل في الفضاء الرقمي، فهي ليست مجرد نتيجة لاختيارات المستخدم الفردية، بل تُعززها الخوارزميات التي تدير المنصات الاجتماعية عبر تقديم المحتوى بناءً على التفضيلات السابقة، مما يؤدي إلى تكوين بيئات مغلقة تُعيد إنتاج القناعات القائمة وتحدّ من فرص الاطلاع على وجهات نظر مختلفة، وتتجلى هذه الظاهرة في عدة صور، منها المجموعات المغلقة على منصات مثل فيسبوك وتيليغرام وواتساب، حيث ينضم الأفراد إلى مجتمعات تتبنى أفكارهم نفسها، إضافة إلى التوصيات الخوارزمية التي تقترح محتوى متوافقاً مع الميول السابقة، فضلاً عن العزل الذاتي الذي يمارسه

بعض المستخدمين بتجنب متابعة مصادر إعلامية أو شخصيات ذات آراء مختلفة، وتنعكس آثار هذه الغرف على المجتمع في عدة مستويات؛ فهي تعمق الاستقطاب عبر جعل الأفراد أكثر تطرفاً في مواقفهم، وتضعف التفكير النقدي نتيجة غياب التنوع في الآراء، كما تُعرقل الحوار الصحي وتُحول النقاش إلى صراع مغلق، فضلاً عن مساهمتها في انتشار المعلومات المضللة داخل بيئات غير خاضعة للتحقق، وتظهر الأمثلة على ذلك في الاستقطاب السياسي الذي يقسم المجتمعات رقمياً، وفي الخطاب المتطرف الذي تستخدمه الجماعات المتشددة لتعزيز أيديولوجياتها، إضافة إلى انتشار نظريات المؤامرة داخل المجموعات المغلقة بعيداً عن النقد العلمي، وللتعامل مع هذه الظاهرة، تبرز عدة إستراتيجيات، منها تنويع مصادر المعلومات عبر متابعة منصات مختلفة، وتشجيع الشركات التقنية على تطوير خوارزميات تقدم محتوى متوازن، وتعزيز التفكير النقدي والتفاعل الواعي، إلى جانب حملات التوعية الرقمية التي تكشف مخاطر غرف الصدى وتساعد الأفراد على تجنب الوقوع فيها. وبذلك، فإن غرف الصدى لا تُعد مشكلة فردية فحسب، بل هي تحدٍ مجتمعي يهدد القدرة على التواصل والتفاهم واتخاذ قرارات مبنية على الحقائق، مما يجعل كسر هذه العزلة الرقمية ضرورة لبناء مجتمعات أكثر وعياً وانفتاحاً.

الحملات المنظمة والهجمات الرقمية

في العصر الرقمي، أصبحت المنصات الاجتماعية ساحة لحروب إلكترونية تُشن عبر حملات منظمة تهدف إلى تشويه السمعة، التنمر، ونشر الكراهية ضد شخصيات أو مجموعات معينة، تلعب هذه الحملات دوراً كبيراً في تعميق الانقسامات وزيادة التوترات داخل المجتمعات، خاصة عندما تكون مدفوعة بجهات تمتلك أجندات سياسية أو أيديولوجية محددة.

آلية إدارة الحملات المنظمة

أصبحت الحملات الرقمية المنظمة إحدى أبرز أدوات الصراع الإعلامي والسياسي في العصر الرقمي، إذ تُدار بأساليب مدروسة تجعلها تبدو وكأنها ردود فعل طبيعية من الجمهور، بينما هي في الواقع تُنفذ بواسطة فرق متخصصة تستخدم تقنيات متعددة، ومن أبرز هذه الأساليب الهجمات الجماعية أو ما يُعرف بالـ Brigading، حيث يتم توجيه عدد كبير من الحسابات الوهمية أو المستخدمين لمهاجمة شخص أو جهة معينة عبر التعليقات والرسائل السلبية، إضافة إلى حملات التشويه التي تعتمد على نشر أخبار زائفة أو تحريف معلومات بهدف تقويض سمعة شخصية أو مجموعة، وغالباً ما يتم استغلال قضايا حساسة لتعزيز التأثير، كما يُمارس التنمر الإلكتروني عبر التهديدات والإهانات لإسكات الأصوات المعارضة، فضلاً عن التلاعب بالاتجاهات من خلال إنشاء أو اختطاف وسوم للترويج لمواقف معينة أو قمع وجهات نظر مخالفة، ويلعب دوراً محورياً في هذه الحملات الروبوتات والجيوش الإلكترونية، حيث تُستخدم الحسابات الآلية لنشر التغريدات والتعليقات بشكل متكرر لدعم حملة معينة، أو لإعادة نشر المحتوى المضلل بما يوحي بوجود تأييد واسع، إضافة إلى إغراق الأصوات المعارضة لفكرة ما بالردود العدائية لإجبارها على التراجع، وتنعكس آثار هذه الحملات على المجتمع

في خلق بيئة رقمية عدائية تُقيد النقاش الحر، ونشر الخوف والصمت الرقمي الذي يدفع كثيرين إلى تجنب التعبير عن آرائهم، فضلاً عن تعزيز الاستقطاب عبر تضخيم وجهة نظر واحدة على حساب أخرى، والتأثير على القرارات العامة من خلال خداع الناس للاعتقاد بأن رأياً معيناً هو الأكثر شيوعاً، ولمواجهة هذه الظاهرة، تبرز عدة استراتيجيات، منها التبليغ عن الحسابات الوهمية، والتحقق من المصادر قبل مشاركة أي محتوى، وتعزيز الوعي بأساليب التضليل الرقمي، إضافة إلى تحمل المنصات الرقمية مسؤولية تطوير أنظمة أكثر ذكاءً لرصد الحسابات الآلية والحد من حملات التشويه المنظمة. وبذلك، فإن الهجمات الرقمية لم تعد مجرد ممارسات عابرة، بل أصبحت أداة قوية في الحروب الإعلامية والسياسية، والتصدي لها يتطلب وعياً رقمياً عالياً وسياسات صارمة لحماية الفضاء العام من الفوضى والانقسام.

الرقابة والرقابة المضادة: سلاح ذو حدين

تلعب الرقابة الرقمية دوراً كبيراً في تشكيل الخطاب العام على الإنترنت، لكنها تُثير الكثير من الجدل، حيث يرى البعض أنها ضرورية للحد من خطاب الكراهية والمعلومات المضللة، بينما يراها آخرون قمعاً لحرية التعبير، وبين هذين الرأيين، تؤدي سياسات الحذف والحظر إلى نتائج عكسية أحياناً، فتُعزز الانقسامات بدلاً من الحد منها.

دور الرقابة في زيادة الاستقطاب

تُعد الرقابة الرقمية إحدى أكثر القضايا إشكالية في الفضاء المعاصر، إذ إن حذف المحتوى أو حظر المستخدمين بناءً على مواقفهم السياسية أو الاجتماعية يخلّف تداعيات متعددة، تبدأ بتعزيز الشعور بالاضطهاد لدى الأفراد والجماعات المستهدفة، مما يزيد من إحساسهم بالعزلة ويعزز راديكاليته، مروراً بلجوءهم إلى منصات بديلة أكثر تطرفاً مثل تيليغرام أو الويب المظلم، حيث تنتشر الأفكار المتشددة دون قيود، وصولاً إلى التشكيك في مصداقية المنصات وفقدان الثقة بها، وهو ما يغذي نظريات المؤامرة حول التحكم في المعلومات، فضلاً عن استغلال الرقابة لأغراض سياسية من قبل بعض الحكومات لحجب الأصوات المعارضة، وفي المقابل، فإن غياب الرقابة تماماً يؤدي إلى مخاطر لا تقل خطورة، مثل انتشار خطاب الكراهية والعنصرية والدعوات للعنف، وتعزيز التضليل والمعلومات المزيفة التي تؤثر على الرأي العام، وتأجيج النزاعات العرقية والدينية عبر استغلال الأحداث الحساسة. ومن هنا، يصبح التوازن في إدارة الرقابة ضرورة ملحة، يقوم على الشفافية في سياسات الحذف، والاعتماد على الذكاء الاصطناعي مع إشراف بشري لتفادي القرارات الظالمة، وتشجيع حرية التعبير مع وضع حدود واضحة ضد التحريض على العنف أو نشر التضليل، إضافة إلى توفير آليات للطعن في القرارات لضمان العدالة، وتظهر الأمثلة على ذلك في حظر بعض الشخصيات المؤثرة الذي أثار اتهامات بالتحيز السياسي، وفي الرقابة التي تمارسها الأنظمة الاستبدادية بذريعة مكافحة الأخبار الكاذبة، وكذلك في إغلاق مجموعات التطرف التي انتقلت إلى منصات أكثر سرية وأشد خطورة، وللحد من تأثير هذه الظاهرة، تبرز الحاجة إلى جهود مشتركة تشمل تعزيز الوعي الرقمي عبر التحقق من المصادر والتدريب على

كشف التضليل وعدم الانجراف وراء العناوين العاطفية، وتنويع مصادر المعلومات لتجنب الوقوع في غرف الصدى، وتشجيع المنصات على تعديل الخوارزميات لتقليل تحفيز المحتوى الجدلي وزيادة الشفافية في التوصيات، فضلاً عن تنظيم المحتوى بسياسات عادلة وشفافة دون تقييد الحريات، مع دعم المبادرات المستقلة للتحقق من الأخبار. وبذلك، فإن الرقابة الرقمية ليست مجرد أداة تقنية، بل هي قضية اجتماعية وسياسية وثقافية تتطلب توازناً دقيقاً بين حماية حرية التعبير وضمان عدم استغلالها لنشر الكراهية والتضليل، بما يساهم في بناء فضاء رقمي أكثر عدلاً وأماناً.

الاستنتاجات

1. إن الفضاء الرقمي في العراق تحول إلى ساحة رئيسية للصراع الاجتماعي والسياسي، حيث يُستخدم كأداة للتشهير، التخوين، ونشر الكراهية.
2. الخوارزميات الرقمية تُسهم في تعزيز الاستقطاب عبر آليات مثل فقاعات المعلومات والانحياز التأكيدي، مما يضعف التفكير النقدي ويُقوض الحوار العام.
3. الأخبار الزائفة والتلاعب بالعواطف تُعد من أخطر أدوات التضليل الرقمي، إذ تؤثر مباشرة على الرأي العام وتعيد تشكيل الهويات الجماعية.
4. غرف الصدى والحملات المنظمة تُعمّق الانقسامات وتُضعف الثقة المجتمعية، مما يجعل مواجهة هذه الظواهر ضرورة لحماية السلم الأهلي.
5. الحلول الفعّالة تتطلب تكاملاً بين الأطر القانونية، المؤسسات الإعلامية، والمجتمع المدني، إلى جانب تعزيز الوعي الرقمي والتربية الإلكترونية.

خاتمة

تؤكد الدراسة أن التحولات الرقمية في المجتمعات المعاصرة، ولا سيما في العراق، لم تقتصر على تعزيز التواصل والمشاركة، بل أسهمت أيضاً في إعادة إنتاج الانقسامات وتعميق أزمة الثقة، حيث أظهرت ظواهر التسقيط الرقمي، الأخبار الزائفة، التلاعب بالعواطف، وغرف الصدى، أن الفضاء الرقمي أصبح ساحة معقدة تتداخل فيها الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية، وشكلت نمطا سائدا في التقاطع الاجتماعي، فأنتجت أنساقاً ثقافية واجتماعية أسهمت في تمزيق لحمة المجتمع الواحد بخلق ثقافة الاختلاف غير المحترم ومن هنا، فإن مواجهة هذه التحديات تستدعي بناء ثقافة رقمية مسؤولة، وتطوير سياسات رقابية عادلة، وتعزيز الحوار المجتمعي القائم على الثقة والتفاهم، بما يضمن تحقيق التوازن بين حرية التعبير وحماية المجتمع من التضليل والانقسام.

المصادر

1. عبد الحميد، م . (2015). نظريات العالم واتجاهات التأثير عالم الكتب.
2. عبد الحميد، م . (2018). العالم الجديد وتكنولوجيا الاتصال عالم الكتب.
3. عبد الحميد، م . (2019). الاتصال والعالم على شبكة الانترنت عالم الكتب.
4. عزي، ع. ا. ر . (2014). نظريات الاتصال دار الهدى.
5. عزي، ع. ا. ر . (2017). العالم الجديد: المفاهيم والنظريات والتطبيقات دار المسيرة.
6. علم الدين، م . (2014). تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة العالم دار السحاب للنشر.
7. الكيالي، ع. ا. و . (1993). الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
8. مكاوي، ح. ع.، & السيد، ل. ح (2016). الاتصال ونظرياته المعاصرة. الدار المصرية اللبنانية.
9. مكاوي، ح. ع.، & السيد، ل. ح (2018) ، إلعالم الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات الدار المصرية.
10. كيف تُستخدم المنصات الرقمية في تأجيج الانقسامات؟.. موقع وكالة أنباء آسيا.
11. العزاوي، هيثم 2026، المحتوى السياسي الانتقائي عبر وسائل التواصل الاجتماعي ع21 أ21 حزيران المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية.

تأسس مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٢، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلاً عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتائجته العلمية الا بموافقة خطية صريحة ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232



Alfaiidcenter2011@gmail.com



www.al-faidh.com



العراق - بغداد - الكرادة

